

وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

وسوق الجملة التابع لها وسوق العامرية

للعام المالى ٢٠١٤

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٦ لسنة ٢٠١٠ الصادر بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠

بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٩/٣/٢٠١٥

باعتتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠١٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ١٧/٧/٢٠١٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية والسوق التابع لها وكذلك سوق العامرية عن العام المالى ٢٠١٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٨, ٢٤٦٨٤٦٨٣ ج (فقط أربعة وعشرون مليوناً وستمائة وأربعة وثمانون ألفاً وستمائة وثلاثة وثمانون جنيهاً وثمانية عشر قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق وكذلك سوق العامرية مبلغ ٢٧, ١٤٨٦٨٨٥٩ ج (فقط أربعة عشر مليوناً وثمانمائة وثمانية وستون ألفاً وثمانمائة وتسعة وخمسون جنيهاً وسبعة وعشرون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٩١, ٩٨١٥٨٢٣ ج (فقط تسعة ملايين وثمانمائة وخمسة عشر ألفاً وثمانمائة وثلاثة وعشرون جنيهاً وواحد وتسعون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام المضاف إليه سوق العامرية الذى بلغ فى ٢٠١٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٤, ١٣٠٢٧٠٣٩٩ ج (فقط مائة وثلاثون مليوناً ومائتان وسبعون ألفاً وثلاثمائة وتسعة وتسعون جنيهاً وأربعة وعشرون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ١٧/٧/٢٠١٦

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيضى عوض محمد